العمارة التجارية في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني
من خلال مصنفات النوازل والحسبة (07-09هـ/13-15م)

أ/ محمد بن ساعو
جامعة محمد لمين دباغين – سطيف

مقدمة:

إن الباحث في العمرانيات التجارية للمغرب الأوسط الزياني يجد نفسه أمام فراغ مصدري رهيب، فالبقايا الأثرية لهذه المنشآت والمؤسسات التجارية تكاد تكون منعدمة، والدراسات الأثرية حولها غائبة، وحتى تلك الحفريات التي تولاها بعض الأركيولوجيين الفرنسيين لا تكشف عن هذه المواضع، وبالتالي يتحتم البحث في مصادر بديلة، ومن أهم هذه المصادر التي يمكن للباحث استثمارها مخطوطات ومصنفات النوازل والحسبة، التي أصبحت تشكل ملاذا لا مفر منه لدراسة الكثير من القضايا التاريخية المرتبطة بالمجتمع والاقتصاد والنخب...

ورغم ما يمكن أن نسجله على هذه النصوص النوازلية من امتدادات متشعبة لبنيتها اللغوية، وإشكالية الافتراضية والواقعية وتوطينها الزماني والمكاني وحدود البنيوي والظرفي فيها، وهو ما يمكن ملاحظته أيضا بخصوص مصادر الحسبة في المغرب الإسلامي، إلا

أنها –رغم ذلك- تزخر بثروة تاريخية معرفية هامة وجب استغلالها، في ظل غياب المصادر المتخصصة.

وانطلاقا من ذلك جاءت محاولتنا لمعالجة محاور هذه الورقة البحثية من مداخل متعددة، ففيما يخص المصادر لن نقتصر فحسب على النوازل وكتب الحسبة –خاصة تلك المحققة والمنشورة-، لكننا سنستغل جل المصادر التي تساعدنا في بناء صورة واضحة عن حقيقة المؤسسات والهياكل التجارية في المغرب الأوسط الزياني، ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة ستسعى للإحاطة بالموضوع من جوانبه المتعددة، ليس من الجانب العمراني الأثري فقط، إنما تحاول أيضا رصد التعاملات التجارية التي كانت هذه المنشآت مسرحا لها، وحتى تلك التفاعلات الاجتماعية والثقافية، وهو ما يمكننا من وضع تصور شامل عن حقيقة الدور الذي تلعبه العمارة التجارية والأهمية التي تكتسيها.

وتأسيسا على ذلك فإن الإشكالية العامة للموضوع تندرج ضمنها جملة من التساؤلات، أهمها:

ما هي أشكال العمران التجاري في المغرب الأوسط الزياني؟، وما هي الخصائص التي ميزت الأشكال العمرانية التجارية في المغرب الأوسط؟، وما هي القيم الدينية والإنسانية والبيئية التي تتجسد في الأشكال المادية للعمارة التجارية المغرب أوسطية؟، وهل كانت هذه الهياكل تساير العملية التجارية وترافق أنشطتها؟.

ما هي الزوايا التي تناولت من خلالها كتب النوازل الفقهية والحسبة موضوع العمران التجاري؟، وكيف يمكن الاستفادة من المادة التاريخية التي تضمنتها؟.

وللإجابة عن الإشكاليات المطروحة سنعود إلى بعض مصنفات النوازل الفقهية والحسبة، والتي تحوي بين طياتها إشارات هامة لبعض عناصر الموضوع، ولأن هذه المصادر لا تعطينا صورة متكاملة عن حقيقة العمارة التجارية فإننا سنستعين بمصادر ومراجع أخرى.

1- تطويق الدراسة:

أ- التأطير الزمكاني والموضوعي:

- الإطار الزماني:

تتناول هذه الدراسة فترة زمنية حاسمة في تاريخ المغرب الإسلامي، وهي فترة انتقالية شهدت العديد من التغيرات على مستويات عدة، حيث تمتد الفترة المدروسة بين القرنين السابع والتاسع الهجريين، الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين، وهي ما يصطلح عليه "فترة ما بعد الموحدين".

حيث تميزت هذه المرحلة بنهاية آخر محاولة وحدوية في المغرب الإسلامي قادتها دولة الموحدين، وانقسمت إثر ذلك بلاد المغرب الإسلامي إلى ثلاثة كيانات سياسية –(الدولة الحفصية:

625-981هـ/1228-1573م، الدولة الزيانية: 633-962هـ/1236-1514م، الدولة المرينية: 668-896هـ/1269-1465م)- متصارعة في أحيان كثيرة، وفي الإطار الجيو سياسي أصبحت بلاد المغرب عموما والمغرب الأوسط خاصة محل أطماع أجنبية إسبانية لأنها كانت ضمن مخططات الحركة الاستردادية المسيحية.

ونحن إذ نتناول العمارة التجارية خلال الفترة المبينة، فإننا نحاول إبراز جملة المتغيرات التي شهدها المغرب الأوسط خلال الحكم الزياني، على مستويات مختلفة أهمها المستوى الاقتصادي والعمراني، وواقع الحياة التجارية وارتباطها بهذه المرافق الهامة.

- الإطار المكاني:

الورقة البحثية تسلط الضوء على فضاء جغرافي كانت له أدوار بارزة في التاريخ الوسيط، وهو المغرب الأوسط، الذي تعاقبت على حكمه سُلط مختلفة تنوعت مذاهبها وسياساتها، ونظرا لصعوبة التحديد الدقيق للفضاء المغرب أوسطي، لأسباب متنوعة يمكن القول بأنه قلب المغرب الإسلامي، حيث يتوسط المغربين الأدنى والأقصى.

ونظرا لامتداد النطاق الجغرافي للمغرب الإسلامي فقد تنوعت بيئته الطبيعية بين الساحلية البحرية والسهبية الداخلية والصحراوية، مما يؤدي حتما إلى تنوع مظاهر الحياة به، وما يهمنا أكثر هو تنوع الأنشطة التجارية والطابع العمراني المرتبط في كل جهة من جهات أقاليمه.

ولأن الكثير من مناطقه مغيبة في كتب التاريخ والأثريات ما عدا العاصمة تلمسان، فقد عمدنا في بعض الحالات إلى توسيع الإطار المكاني للدراسة إلى بعض المدن –الجزائرية حاليا- التي كانت تابعة للمجال الحفصي، خاصة مدن الشرق الجزائري كقسنطينة وعنابة.

- الإطار الموضوعي:

تتناول الدراسة العمارة التجارية في المغرب الأوسط الزياني، وتستهدف بيان أشكالها وكيفية تنظيمها وتسييرها، وأهم العمليات التجارية والمالية التي تحتضنها هذه المنشآت.

وقد تم حصر أنواع المنشآت التجارية في هذه الدراسة في: الأسواق، الدكاكين والحوانيت، القيساريات، والفنادق.

وقد لجأنا إلى عملية الإسقاط التاريخي في بعض جوانب البحث لغياب المادة المصدرية التي تختص بالمغرب الأوسط، حيث استقينا بعض المعلومات الخاصة بالدويلات المجاورة وأسقطناها على بلاد المغرب الأوسط، لسد بعض الثغرات، ومبررنا في ذلك تشابه الأنظمة التجارية في بلاد المغارب، لأن أغلبها كان امتدادا للنظم الموحدية.

2- فرش مفاهيمي:

- العمارة التجارية:

المقصود بالعمارة التجارية هي كل المنشآت التي تمارس فيها العمليات التجارية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن تقسيمها حسب تخصصها إلى أربعة هياكل، وهي:

- الأسواق.
- الدكاكين والحوانيت.
- القيساريات.
- الفنادق.

وقد توزعت هذه المنشآت في مختلف مناطق المغرب الأوسط حسب موقع المدينة وأهميته التجارية، وكانت تلمسان من المدن التي تحصي أكبر عدد من هذه الهياكل لأنها مركز تجاري وسياسي هام.

- مصنفات النوازل الفقهية:

يطلق مصطلح الفقه على العلم بالشيء، فيقال: فقهته أفقهه، أي: علمته، وكل علم بشيء فهو فقه [1]، ثم أصبح الفقيه يطلق على عالم الشريعة، وفي عمومه فالفقه يعني العلم بالشيء.

ومن أهم مصنفات الفقه كتب النوازل، والنوازل في اللغة جمع نازلة وهي الشديدة من الشدائد التي تظهر ولم يعهدها الناس[2]، واصطلاحا تطلق كلمة النوازل على الأمور والوقائع المستجدة التي لم يسبق إصدار أحكام شرعية فيها ولا توجد فيها نصوص ولا اجتهادات[3].

تعتبر كتب النوازل الفقهية مصدرا هاما وضروريا في الدراسات التاريخية الخاصة بالغرب الإسلامي، فرغم الطابع الفقهي للنوازل إلا أنها تكتسي أهمية بالغة في حقل الأبحاث التاريخية.

ومن أهم كتب النوازل في المغرب الإسلامي نذكر كتاب "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب"، للفقيه "أبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي" (ت914هـ/1508م)، وما يميز هذا المصنف أنه جمع الكثير من النوازل الفقهية ببلاد المغرب والأندلس، لذلك يعد موسوعة نوازلية هامة.

- مصنفات الحسبة:

الحسبة لغة من الاحتساب، أي حسن التدبير في الأمر، كما تعني طلب الأجر والثواب من الله تعالى، وتعني الإنكار والاحتجاج [4]، كما أنها القصد والعد، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه

وسلم: "احتسبوا أعمالكم فإن من احتسب عمله كتب له أجر عمله، وأجر حسبته"[5].

والحسبة هي إحدى الوظائف الدينية التي تدخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [6]، لذلك كان مفهومها الشرعي أن يتطوع أحد المسلمين بالتدخل في حياة الآخرين، إذا فعلوا جرما في حق الله تعالى أو في حق البشر[7].

وكنظام إداري الحسبة هي مؤسسة تضبط نظام عمل الأسواق، وتفصل في المنازعات التي تحدث بين الزبائن وأرباب المهن، ولأنها في الأصل وظيفة دينية فقد ضبطت وفق قوانين شرعية [8]، وبذلك فهي منظمة مهنية للرقابة من قبل الدولة [9]، وموقعها بين خطة القضاء وخطة الشرطة، فهي تجمع بين النظر الشرعي الديني، والزجر السياسي السلطاني [10]. وللحسبة أهمية كبيرة فبإقامتها يصلح الحاكم والمحكوم[11].

وبقي هذا النظام في بلاد المغرب قائما بعد سقوط الموحدين في الدويلات الثلاث، وكان المحتسب يسير في الأسواق ويتعقب اللّصوص في الموانئ ويراقب عمل الصيارفة، ورغم أنه ليس قاض إلا أنه بإمكانه إجراء التحقيقات [12] والسّهر على أمانة المبادلات ومعاقبة المدلسين [13]، كما يراقب السلع المعروضة في الأسواق ويتأكد من مدى مطابقتها لمعايير السلامة [14]، ويفحص المحتسب المكاييل والموازين [15]، ويراقب مقادير الأحمال التي يرفعها الحمّالون وأهل السفن [16] والبهائم لمراعاة الترفق والتوسط في قدر

المحمول[17]، ويلزم باعة الحطب والجير باتخاذ مواضع خاصة للحفاظ على نظافة الأسواق [18]، كما يقوم المحتسب بدور كبير في محاربة الغش بمختلف أشكاله[19].

وأقدم مصنفات الحسبة في البيئة المغربية هو كتاب "أحكام السوق" ليحي بن عمر (ت 289هـ/901م) ويعود إلى أواخر العهد الأغلبي (نهاية القرن الثالث الهجري والقرن الثامن الميلادي)، ورغم أهميته إلا أنه يبقى كتابا نظريا، وبذلك غابت عنه الصفة العملية وظهرت بعده كتب أخرى أكثر عملية ككتاب "آداب الحسبة" للسقطي، ثم "التحفة" للعقباني التلمساني، و "التيسير" لابن سعيد المجيلدي.

وبإطلالة على كتب الحسبة التي اختصت ببلاد المغرب يظهر تنوع فروعها وتعدد الفضاء الذي اشتغلت عليه، حيث اهتمت بالسمسرة والغش وآداب المعلمين والقضاة وأحكام الأسواق...

3- المنشآت التجارية:

1- الأسواق:[20]

أ- تنظيمها:

الأسواق هي مواضع تشتمل على ما يحتاجه الناس من سلع وبضائع صنفها ابن خلدون إلى ضرورية وهي الأقوات كالحنطة، وكمالية كالفواكه والأواني والمراكب [21]، وتعتبر الأسواق المجال الذي تتم فيه العملية التجارية، وكانت نشأتها انطلاقا من فكرة التجمع

الذي يتيح للناس عملية البيع والشراء، ومن حيث هيكلة السوق في المدينة فهي تتشكل من مجموعة من الحوانيت والمصانع التي تتركز بها الحياة الحرفية والتجارية، والمخازن المخصصة لحفظ أنواع البضائع بها[22].

وتعقد في السوق العمليات التجارية المختلفة من كيل وبيع وشراء نقدا ومقايضة، ولم يقتصر دور السوق في العصر الوسيط على العمل التجاري فحسب، بل عرف أيضا وظائف متنوعة اجتماعية وثقافية، فقد كانت تتخذ مسرحا للتشهير بالمخالفين [23]، وللإعلان عن الوفاة[24].

ورغم أن مواقيت نشاط الأسواق كانت في النّهار إلا أن هناك بعض الإشارات إلى وجود أسواق مفتوحة خلال الليل، ومن ذلك ما ذكره المدجّن عن أسواق بلاد العنّاب حيث يقول:"...وهي مدينة كثيرة الخصب والرّخاء من جميع ألوان الزرع، على بابها السوق بالطعمة لا ينقطع لا بالليل ولا بالنهار من أنواع جميع الحبوب، وعليها جبال الحرث والزرع"[25]، أما عبارة العبدري التي أوردها عند حديثه عما شاهده في القاهرة من فتح الأسواق طوال الليل فتوحي بأنه لم يعهد هذه العادة ببلاد الغرب الإسلامي حيث يقول:" وكنت نزلت بالمدرسة الكاملية منها في علوّ مشرف على السوق، فكنت قلّما أرقد إلا منغّصا لصوت الباعة، وهم يبيعون طول الليل"[26].

أما عن أسماء الأسواق فقد تنسب إلى القبائل المشرفة عليها كسوق هوارة وكتامة ومغراوة، أو يطلق عليها اسم القائم على

أمورها كسوق إسماعيل وسوق إبراهيم، كما قد تنسب إلى الجماعة الدينية كسوق المسلمين وسوق اليهود [27]، أو تسمى باسم عائلة كبيرة [28]، حتى أن بعض المدن سمّيت بأسماء الأسواق كسوق إبراهيم[29]، وسوق الخميس[30].

وكان يُعرض بأسواق المغرب الأوسط مختلف أنواع السلع من الحبوب والخضر والفواكه واللحوم والمواشي والأدوات المستعملة في الزراعة وغيرها من ضروريات الحياة، وشهدت هذه الأسواق على غرار باقي أسواق بلاد المغارب آنذاك منع وتحريم الإتجار في بعض السّلع، كالخمر الذي يعد محرما في الشريعة الاسلامية، لذلك حرّم على المسلمين بيعه وشراءه [31]، كما حرم عليهم بيع العنب قصد عصره خمرا [32]، وكرّه بيع أصول الكرم للنصارى[33].

ولكن هذا لا يعني أن تناول الخمور كان غير وارد في بلاد المغرب، حيث أن جزءًا من الخمور المستوردة تقتنى من طرف المسلمين[34].

كما حرم أيضا بيع الخنازير [35] مع انتشارها ووجود النصارى ببعض مناطق بلاد المغرب[36]، ومن السّلع التي طالها أيضا التحريم آلات اللهو والتماثيل [37]، بالإضافة إلى تحريم بيع المملوكة لمن لا غيرة له، لتجنب فتح أبواب الحرام [38]، وحرم كذلك بيع كتب الخرافات والشعوذة [39]، والأسلحة وآلات الحرب لقطاع الطرق [40]، بينما اختلف في حكم المتاجرة في بعض الحيوانات كالكلاب[41].

وبذلك فإن تنظيم الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني كان يتم عادة في قالب إسلامي تماشيا مع التعاليم الدينية والأعراف المحلية التي طبعت المنطقة، غير أن التحايل على هذه التعاليم كان يحدث لتجاوز بعض الممنوعات.

ب- مواقع الأسواق:

تتحدد مواقع الأسواق بناءً على عدة اعتبارات، فحاجات الساكنة لبعض السلع الضرورية يستوجب تواجد الأسواق التي تختص بها في مختلف أرجاء المدينة مع تركز غالبيتها في المركز، بينما هناك بعض السلع تقتضي أن تكون أسواقها خارج المدينة أو على أطرافها كباعة اللحم والتبن والفخار لاعتبارات ترتبط بالنظافة وغيرها، كما أن تركز الأسواق في شوارع تجارية سمح بتفادي العديد من الاشكالات المرتبطة بالإزعاج الذي يسببه نشاط السوق في الحياة العامة.

وبذلك فالأسواق تتمفصل حسب نوعية البضائع التي تعرض فيها، أو حسب الحرف التي تزاول بها كسوق الغزل وسوق العطارين وسوق الخضر والفواكه، وغالبا ما تجتمع الدكاكين والحوانيت في شارع رئيسي يجمع حرفا متعددة أو متكاملة [42]، لذلك كان يسمى الشارع بنوع النشاط المزاول فيه.

وانطلاقا من ذلك فقد احترمت الأسواق الزيانية مبدأ التخصص الذي كان معمولا به آنذاك، وهو ما يسهل على الزبائن

قضاء حوائجهم، كما يسهل على المحتسب القيام بعمله الرقابي، وفي نفس الوقت يدفع إلى التنافس.

وعادة ما تلتف الأسواق حول الجامع كسوق الشّماعين لوجوب الإضاءة بالشموع في المساجد، وسوق العطارين والطيبيين - باعة البخور- لوجوب التعطر والتبخر في الجامع، وسوق القباقبة لوجوب استعمالها عند الوضوء، بالإضافة إلى سوق الكتبيين لما يحتاجه طلبة العلم والمصلّين[43]، وفي إطار التكامل الحرفي والتجاري تصطف الأسواق التي تتشابه أنشطتها بالمقربة من بعضها، حيث نجد أسواق العطارين قرب الكتانين، والفكّاهين بجانب الخضّارين[44].

وهناك أسواق تكون في ربض المدينة [45]، خاصة التي تنبعث منها الروائح الكريهة كأسواق الدباغين، حيث يلجؤون إلى ضفاف الأودية لغسل الصوف والجلود وصبغها ودباغتها [46]، وجرت العادة أن تكون سوق المائعات كاللّبن والزيت والخل أمام المدينة أو أسوارها، أو أمام ضريح أحد الصالحين[47].

لكن الأسواق لم تكن تحافظ على نشاطها الرئيس على الدوام، حيث كانت نوعية أنشطتها تتغير بمرور الزمن [48]، وربما يعود ذلك إلى توسع المدن أو لارتباطات تنظيمية أخرى.

ج- نظافتها وصيانتها:

بما أن الأسواق أمكنة يرتادها الناس بصفة يومية وتمارس فيها أنشطة تجارية متعددة تنتج عنها بعض الأوساخ والفضلات،

فمن الضروري الحفاظ على نظافتها، وتقع مهمة مراقبة نظافة الأسواق على المحتسب الذي يضع جملة من القواعد يمكن أن تقلل من مشكل التلوث داخل الأحياء التجارية، ومن ذلك:

- تخصيص أماكن معينة في السوق لباعة الحطب والفحم والجير[49].

- التزام باعة الحوت أماكنهم المحددة بمعزل عن الطريق، والتقليل من الرش بالماء، وتنظيف الساحة[50].

- الأمر بتنقية الأسواق من الأوساخ خاصة خلال فصلي الصيف والخريف [51]، منعا لانتشار الحشرات التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع الأمراض.

- إلزام أصحاب الحوانيت بكنس الطين الناتج عن الأمطار إذا ما جمعوه أكواما، أما إذا لم يقوموا بجمعه فلا يلزمون بكنسه لأنه ليس من مهامهم[52].

ومن الطرق التي ذكرها ابن حوقل في تنظيف الأسواق خلال فصل الصيف هي توجيه المياه في أرضيتها فتغسل وتبرد [53]، هذا في الرواق المشترك للأسواق، أما داخل المحلات فقد ألزم الباعة بنظافة دكاكينهم وعدم الكشف عن السلع التي تتعرض للتلوث[54].

وإلى جانب التلوث تعرضت أسواق المغرب لأخطار أخرى منها الحرائق التي كان تنشب في بعض الأسواق [55]، وهو ما كان يكلف الدولة عادة تخصيصات مالية هامة توجه لإعادة بنائها وإعمارها.

د- أنواع الأسواق:

1- الأسواق اليومية: كانت موجودة بصفة دائمة ويومية في كل المدن، وتباع فيها مختلف السلع والبضائع، ويقصدها التجار من مختلف المناطق القريبة، ويقام فيها المزاد كل يوم للأقمشة والأصواف والسلع الاستهلاكية [56]، وهذه الأسواق ينطبق عليها ما ذكرناه سالفا عن خصائص الأسواق، وتنظيمها.

2- الأسواق الأسبوعية: الأسواق الأسبوعية مؤسسة هامة، ثبت وجودها منذ عهد بعيد، ولا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، وتنعقد في الهواء الطلق قرب المدن وفي القرى، وحتى في بعض مناطق البدو الرحل[57].

ويقسّم السوق الأسبوعي إلى عدة أجزاء يسمى كل جزء بالرحبة، والتي تختص بسلعة معينة [58]، وذلك في أيام محددة من الأسبوع، كسوق الأحد، وسوق الثلاثاء، وسوق الجمعة...، وفي بعض المناطق تقام سوقان في يوم واحد لبعد المسافة وكثرة الناس الوافدين عليها[59].

ومن الأسواق الأسبوعية بالمغرب الأوسط التي ذكرتها المصادر سوق الجملة بإحدى حصون مليانة، الذي عرف بنشاطه التجاري الكبير وتوافد التجار من كل الجهات [60]، وبمعسكر يقام سوق الخميس الذي تباع فيه الماشية والحبوب والزيت والعسل [61]، ويقام سوق قلعة بني راشد كل يوم اثنين حيث تعرض فيه المواشي والزروع والغلات، وهو قبلة لتجار تلمسان يجلبون له المنسوجات

والبرانس وعدة الفرس[62]، وبقلعة هوارة يقام السوق كل سبت [63]، كما عرفت مناطق قبيلة زواوة أسواق أسبوعية في مختلف أيام الأسبوع، كالسوق الذي يقام بآيت يحي يوم السبت، وسوق الأربعاء عند آيت وصيف، بينما اختارت قبيلة لاريجان يوم الأحد لعقد سوقها[64].

3- الأسواق السّنوية: هي أسواق أو معارض تجارية تنظم سنويا، وتعرض فيها مختلف أنواع السلع والبضائع، ويقصدها التجار لشراء ما يلزمهم منها، أما تجار المناطق البعيدة فقد خصصت لهم دور الضيافة حيث يُقدّم لهم فيها الطعام مجّانا طيلة مدة إقامتهم[65]، وإلى جانب السكان كانت هذه الأسواق تجمع عددا كبيرا من التجار، وتساهم في إجراء العمليات التجارية الواسعة النطاق[66].

ولم تذكر المصادر أسماء هذا النوع من الأسواق في المغرب الأوسط، واقتصرت على ذكر نماذج لأسواق في المغرب الأقصى كسوق جزولة الذي يدوم شهرين كل سنة، ويكون افتتاحه مرتبطا بمناسبة دينية وهي المولد النبوي [67]، وكانت الزوايا ترعى هذا النوع من الأنشطة التجارية الموسمية كما تفعل زاوية أولاد سنان بالبلاد الطرابلسية التي ينتظم في رحابها معرض ضخم لبيع وشراء البضائع[68].

4- الأسواق العسكرية: تصحب هذه الأسواق الجيش في تنقلاته أثناء غزواته، والمعلومات حول هذا النوع نادرة [69]، غير أن

هناك إشارات بأن الأموال المتداولة في الأسواق العسكرية مشتبه فيها، وذلك لانتشار النهب بين صفوفهم.

ويعتبر المناخ الملائم لانتشار مثل هذه الأسواق هو فترات الحرب والاضطراب [70]، وبما أن فترة ما بين القرنين 07-09هـ/13-15م عرفت بعض الاضطرابات يمكن القول بانتشار هذا النوع من الأسواق في المغرب الأوسط خاصة وأن المملكة الزيانية كانت علاقتها بجيرانها متوترة في أحيان كثيرة.

وبخصوص الأسواق الأسبوعية والموسمية وحتى العسكرية لا يمكن إدراجها ضمن العمارة التجارية القارة بالمغرب الأوسط الزياني، ذلك أنها لم تكن مؤسسات هيكلية مستقلة، بل كانت تقام في الهواء الطلق ولم تشتمل على مبان كما هو الحال مع الأسواق اليومية المتمركزة داخل المدن.

هـ- نماذج من أسواق المغرب الأوسط:

انتشرت في ربوع المغرب الأوسط بحواضره وأريافه أسواق كثيرة ومتنوعة، وكانت تلمسان دار ملك الزيانيين وأحد أكبر حواضر بلاد المغرب، تحصي كثافة سكانية كبيرة، فقد بلغت ما يقارب ستة عشر ألف كانون أو دار على عهد السلطان أبي تاشفين الأول (ح718-738هـ/1318-1337م)[71]، ويصفها العبدري: "وتلمسان مدينة كبيرة...وبها أسواق قائمة "[72] وهو ما يفسر ضخامة أسواقها[73]، التي عرفت بتنوعها وتعددها، ومنها: سوق الخضر

والفواكه والحبوب، وسوق الخياطين، وسوق العطارين، إضافة إلى القيسارية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن سوق تلمسان لا يزال يحتفظ بروحه الزيانية التي تعكسها بعض البقايا العمرانية، فهو لايزال يحتفظ بسور وفتحات وبابين اندثرا بفعل الاستعمار الفرنسي[74].

وإضافة إلى أسواق العاصمة تلمسان، كانت الصحراء المغرب أوسطية تشهد أسواقا تجارية هامة كأسواق توات التي تموّن قوافل الحجاج العابرة منها بالسلع والمؤن [75]، كما حوت مدينة بجاية أسواق متعددة تنوعت بتنوع السلع التي تباع فيها [76]، وهنين هي الأخرى التي تميزت بمرساها التجاري الشهير تميزت بالنشاط الكبير لأسواقها[77].

إن الإحصائيات التي أوردتها بعض المصادر حول عدد الأسواق المنتشرة في بلاد المغرب تدل على حيوية العملية التجارية، لكن بعض الإحصائيات المشار إليها لا يمكن التسليم بها كما وردت لما فيها من مبالغة.

لقد صعّب غياب المخلفات المادية والآثار من الصعب الإحاطة بمؤسسة السوق أو غيرها من المؤسسات والهياكل التجارية، خاصة في ظل اندثار الكثير من البقايا العمرانية المتعلقة بهذا النوع من المنشآت.

و- اهتمام السلطة الزيانية بالأسواق:

بما أن الأسواق تمثّل عصب الحياة الاقتصادية وتدرّ أموالا كثيرة لخزينة الدولة، وإدراكا من حكام بلاد المغرب للأهمية التي تكتسيها الأسواق، فقد عمل بنو زيان على تأمين الأسواق فاتخذوا الشرطة[78] لحفظ الأمن والنظام وتتبع اللصوص الذين فرضت عليهم أقصى العقوبات كالسجن أو الجلد[79].

وتذكر المصادر التاريخية أن السلطان أبي الحسن المريني (ح731-752هـ/1330-1351م) قام بزيارة لتفقد وزيارة أحد أسواق تلمسان، من أجل "اغتنام دعوة صالحة، والتعرض لرفع ظلامة، وسماع شكية، وتحوط أهل الأسواق من الاطلاع على ما يكره وشكرا لله على ما أنعم"[80].

ز- المتسوقون:

كان أغلب المتسوقين من الرجال الذين يقصدون الأسواق لاقتناء ما يحتاجونه من سلع معروضة بها، كما لم تخل الأسواق من النساء اللائي كانت لهن بعض الحرية في التنقل، وهو الأمر الذي لم يكن منتشرا في الريف حيث معظم المتسوقين من الرجال والنساء الطاعنات في السن.

وكانت بعض النسوة اللاتي ترتدن الأسواق تتبادلن أطراف الحديث مع التجار [81]، والسماسرة [82] خاصة في أسواق الغزل والقماش، وكنّ يلفتن الانتباه بأصوات النعال التي تلبسنها [83]، لهذا دعا بعض الفقهاء إلى تعيين موضع متستّر للنساء حتى لا يخالطن

الرجال إضافة إلى اختيار ثقاة السماسرة [84]، فيما دعا فقهاء آخرون إلى منعهن من التسوق نهائيا [85]، بل وصل الأمر ببعضهم إلى التجريح في شهادة من يترك زوجته وهي شابة ترتاد الأسواق مع قدرته على منعها[86].

2- الدكاكين والحوانيت:

الحانوت حجرة متفاوتة المساحة، تكون تحت بناية أو مسندة إلى جدران منازل، وليس لها نوافذ، تحيط بزقاق واسع أو تستند إلى دكان آخر يطل على شارع موازي، وكلها مفتوحة إلى الشارع العمومي[87].

وكانت الحوانيت مرتفعة على الشارع [88]، بنحو ثمانون سنتيمترا، حيث يكون التاجر المتربع في دكانه بنفس علو المارة تقريبا، وهو ما يسهّل المحادثات ويلافي الإزعاج الناتج عن ظل المارة [89]، وفي سقف الدكان حبل مثبت يتسلق به التاجر إلى السقف، أما الإقفال فيتم بمصراعين خشبيين مثبتين بقضيب حديدي يغلق بقفل، وأرضية الدكان مغطاة بحصير.

وبعض المدن الحالية تحتفظ بتصاميم تعود إلى العصور الوسطى، ومن ذلك وجود المصطبة القصيرة أمام صف الدكاكين التي تمتد على كامل ناحيتي السوق، إذ يجلس عليها الشاري، وغالبا ما تكون دكاكين التجار أضيق من الدكاكين الخاصة بالحرف، أما العاملون في دكان التجارة فغالبا لا يتعدى عددهم الفرد الواحد[90].

ويلجأ بعض التجار إلى إضافة دكاكين بين الحوانيت مما يؤدي إلى ضيق الشارع والإضرار بالمارة [91]، واصطدام الأحمال والازدحام[92]، وهو ما يشوه صورة الأسواق ويعرقل الحركة فيها.

وقد كان أغلب تجار بلاد المغرب يكترون الحوانيت لأنها ملك للأحباس[93] أو للسلطان، ويبدوا أن مدة الكراء كانت طويلة ويتم تجديدها كلما انتهت، وفي الغالب يكون المكتري المألوف هو الذي يحصل على صفقة كراء الحانوت مجددا، وبهذا فقد يشغل التاجر الحانوت لمدة تفوق العشرين عاما[94].

كما وجدت إلى جانب هذه الحوانيت دكاكين أخرى ملك للخواص، يتصرفون فيها بالبيع والكراء [95]، وكان بعض الناس يعمدون إلى فتح حوانيت بأجزاء من منازلهم، وهو ما يؤدي إلى الإضرار بجيرانهم[96].

أما عدد الحوانيت في مدن المغرب الأوسط خلال فترة الدراسة فإنه يختلف من مدينة لأخرى بحسب الكثافة السكانية وموقع المدينة وقربها من القرى.

3- القيساريات[97]:

القيسارية مجموعة من المباني العامة على هيئة رواق بها حوانيت ومصانع ومخازن[98]، والفرق بينها وبين السوق العادي، هو أن القيسارية واسعة محكمة التنظيم وتشتمل أروقة مغطاة تشبه السوق العصري الكبير[99].

ويباع في القيساريات القماش بمختلف أنواعه كالحرير والكتان والقطن والصوف، والعطور إضافة إلى التوابل، وتضم قسما آخر مخصص لبيع الفواكه والخضروات والمجبنات، ورحبات خاصة بالحبوب وأخرى لبيع الدواب والماشية، وجهة معينة تم تخصيصها لبيع الجواري[100].

وتكتسي القيسارية أهمية اقتصادية كبيرة ومثال ذلك قيسارية تلمسان، فهي تشبه المدينة الصغيرة، تحيط بها الأسوار والدخول إليها يكون من الأبواب التي كانت تغلق ليلا، وبداخلها مستودع توضع فيه السلع قبل عرضها للبيع، ودور وأفران وحمامات ودكاكين ومسجد وكنيسة ودير للرهبان، لأن التجار الأجانب النصارى يقيمون بها[101].

وبذلك شكلت القيساريات شكلا عمرانيا تجاريا استوعب لحد ما النشاط التجاري الذي خصصت له، رغم أن وجودها اقتصر على المدن والمراكز التجارية الكبرى.

4- الفنادق:

الفندق[102] بناية مركبة من عدة غرف للسكن حول ساحة مركزية، به مستودعات ومخازن لبيع البضائع ومكاتب للقنصلية وموثق للعمليات التجارية وكنيسة[103]، وكانت هذه الفنادق موجودة عادة في وسط المدينة وفي بعض الأحيان في نواحيها [104]، ويتألف مبنى الفندق من عدة طوابق تلتف حول صحن مكشوف في الوسط، يخصص الطابق الأرضي لحفظ السلع والبضائع، بينما

جعلت الطوابق العليا لسكن التجار[105]، وكانت الفنادق المخصصة للأجانب تتمتع بحرية تامة، حيث نجد فيها كنيسة ومحلات خاصة وحمامات، ويمنع المسلمون من دخولها إلا لأسباب تجارية[106].

كما تحتوي بعض الفنادق على سجن لتطبيق العقوبات التي يصدرها القنصل ضد بعض التجار الذين يقومون بمخالفات[107].

وتقدم الفنادق خدمات كبيرة فهي مؤسسات اقتصادية هامة، ينزل إليها الغرباء والتجار من الحواضر فيجدون فيها الرعاية والسلامة من النزول إلى غاية المغادرة [108]، وتتم فيها العمليات التجارية تحت رقابة الجمارك، التي تتكفل بقبض المبالغ المفروضة على التجار الأوربيين وتمنحهم تأشيرة تسمح لهم بالتنقل في المدينة[109].

وتقع نفقات البناء والإصلاح التي تتطلبها الفنادق على عاتق السلطة الحاكمة، أما المداخيل من رسوم الكراء، والتخزين ونفقات العقود، فيستخلصها القنصل لحسابه وحساب دولته [110]، ومن هنا يتّضح لنا حجم النفوذ والامتيازات التي تمتّعت بها الدول الأوربية في بلاد المغرب عموما والمغرب الأوسط خاصة.

وكانت هناك فنادق خاصة للنزلاء المحليين والغرباء من المسلمين، وهذا النوع يتسم بالكثير من ميزات الفنادق المخصصة للمسيحيين، غير أن الكثير من المحرمّات ممنوعة فيه، ويشرف عليه المحتسب[111].

وتتنوع ملكية الفنادق بين الخواص والسلطة الحاكمة، غير أنه من المستبعد امتلاك الخواص للفنادق التي تأوي الأجانب من التجار المسيحيين التي كانت تكون في غالبيتها للدولة، فيرجح أن الخواص كانوا يحوزون ملكية بعض الفنادق المخصصة للتجار المحليين والغرباء من المسلمين فقط[112].

وقد انتشرت الفنادق في المغرب الأوسط بكثرة خاصة في المدن التي ينزل بها التجار والأجانب والغرباء، ومن ذلك فندق وهران التابع مباشرة لملك أراغون، والذي يسيّر من قبل ممثل له[113].

إن المتتبع لما أوردته المصادر عن عدد الفنادق التي كانت تضمّها مدن بلاد المغرب خلال الفترة الممتدة بين القرنين 07 و09هـ/ 13 و15م يلاحظ أنه عدد كبير جدا، وقد تكون بعض المصادر بالغت في ذكر عددها لإعجابها وإشادتها ببعض المدن، لكن من الواضح أن الفنادق المقصودة لم تكن فقط تلك التي يقيم فيها التجار أجانبا كانوا أو غرباء مسلمين، إنما يقصد بها أيضا الفنادق التي يتم فيها البيع والشراء، والفنادق المخصصة للحرفيين وأصحاب المهن والمخصصة لتخزين السلع، وهي التي تستحوذ على أكبر نسبة من الأعداد الواردة.

أما المدن التي لم تتوفر على فنادق فإن التجار الذين ينزلون بها يقيمون عند أصدقائهم أو معارفهم، وقد يتطوع شخص من أعيان المدينة لاستضافتهم[114].

لقد تحولت بعض الفنادق منذ القرن 09هـ/15م إلى أماكن للخلاعة وأصبح يرخص لها ببيع الخمور[115]، أما الوزان الذي عاش في فترة متأخرة فيذكر جملة من الأفعال المشينة التي كانت الفنادق مسرحا لها كممارسة الشذوذ الجنسي والدّعارة فضلا عن شرب الخمر، ولهذا السبب ساءت صورة ملاك الفنادق لدى الناس وأصبح الفقهاء والتجار والصناع المحترمون يعرضون عنهم، ويمنعون من الدخول إلى الفنادق القريبة من الجامع أو الإشراف عليها [116]، غير أن بعض أصحاب الفنادق كانوا لا يتخلفون عن معاقبة الزبائن الذين تثبت عليهم مخالفات من هذا النوع[117].

خاتمة:

من خلال ما عرض في هذه الورقة البحثية، يمكن تسجيل جملة من النتائج أهمها:

تعد التجارة من العوامل الرئيسية في التمدن، فاختيار مواقع المدن عادة ما يكون له ارتباط بالطرق التجارية، وقد شكل إنشاء المنشآت التجارية بالمدن إحدى عوامل ومظاهر النهضة بعمرانها، فأبواب المدن –مثلا- مرتبطة بالطرق التجارية، لذلك كثيرا ما تطلق عليها أسماء المدن التي تفد منها القوافل التجارية.

تمثلت أشكال العمران التجاري في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني في الأسواق، الدكاكين والحوانيت، القيساريات والفنادق، ولكل نوع من هذه المنشآت خصائص يتطلبها الدور

التجاري والاقتصادي المنوط بها، وبذلك سايرت العملية التجارية التي اتسمت ببساطتها.

ارتبط توزع الأسواق في مدن المغرب الأوسط باعتبارات متعددة، منها التركز في قلب المدينة والشوارع الفرعية لها للأسواق التي تزود الناس بحاجياتهم اليومية الضرورية، بينما تتركز المحلات التي تؤدي إلى الإضرار بالحياة الحضرية على أطراف المدن.

نظام التخصص في الأسواق هو نظام عرف في العديد من المناطق، وله عديد من المزايا التي تساهم في تحريك وتنظيم العملية التجارية وضبطها من طرف جهاز الحسبة.

صحيح أن علم الأركيولوجيا "l'archéologie" ساهم في تغيير نظرة الإنسان إلى ذاته وتاريخه، وأصبحت دراسة الماضي من خلاله تعتمد معطيات تجريبية ومخلفات مادية، يتم بناءً عليها تأسيس الحدث التاريخي وقراءته قراءة عمودية، وهو ما يساهم في إضفاء لمسة أكثر علمية وعقلانية في معالجة التاريخ، لكن استغلال هذا المنهج يصطدم في الكثير من الأحيان بغياب الآثار المادية وهو ما نصادفه في المغرب الأوسط الزياني وتحديدا ما تعلق بالعمارة التجارية، ما يجعلنا نضطر للبحث عن مصادر أخرى، ومنها كتب النوازل والحسبة التي تسمح بسد بعض الثغرات المعرفية التي تعيق دراسة الموضوع، ذلك أن هذا النوع من المصادر يحوي بين طياته مادة تاريخية مرتبطة بجوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية...، على الباحث أن يكتسب أدوات التعامل معها.

أسهم الفقه المالكي في إرساء جملة من القيم [118] الإنسانية، والتي يمكن أن نستشفها من فقه العمران بالمغرب الأوسط، ومن ذلك الحرص على حسن الجوار من خلال تجنب كل ما من شأنه الإضرار بالجيران والمارة والمتسوقين (كالروائح والدخان، وحجب الريح والشمس والضوء بسبب ارتفاع المبنى...).

الهوامش:

1) مجد الدين محمد الفيروز أبادي: القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005، ص1250.

2) ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج11، ص659.

3) وائل الهويريني: المنهج في استنباط أحكام النوازل، مكتبة الرشد، الرياض، 1430هـ/2009م، ص11.

4) أحمد صبحي منصور: الحسبة دراسة أصولية تاريخية، مركز المحروسة، مصر، 1995م، ط01، ص07.

5) موسى لقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب –نشأتها وتطورها-، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص20.

6) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، 1431هـ/2000م، ط 01، ص280.

7) أحمد صبحي منصور: المرجع السابق، ص09.

8) فاطمة بلهواري: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الرباط، 2010م، ص91-92.

9) Atallah dhina: les états de l'occident musulman aux 13,14 et 15 siècles institutions, gouvernementales et administratives, office des publications universitaires, alger, p350.

10) أحمد بن سعيد المجيلدي: كتاب التيسير في أحكام التسعير، تقديم وتحقيق: موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970م، ص42.

11) بن عبدون التجيبي: رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م، ص21.

12) Atallah dhina: op cit, p351-352.

13) روجي لوطورنو: فاس قبل الحماية، ترجمة: محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1416هـ/ 1992م، ج01، ص426.

14) خالد بلعربي: الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، ع06، ديسمبر، 2009م، ص33.

15) مارمول كربخال: إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار المعارف، الرباط، المغرب، 1408-1409هـ/1988-1989م، ج02، ص165.

16) عبد الرحمن ابن خلدون: المصدر السابق، ص281.

17) العقباني: كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوفي، EXTRAIT DU BULLETIN D'ETUDES ORIENTALES DE L'INSTITUT FRANÇAIS DE DAMAS. TOME XIX، 1967 - ص69.

18) بن عبدون التجيبي: المصدر السابق، ص38.

19) محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 06إلى09هـ/12إلى15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1999م، ص328.

20) "والسوق موضع البياعات، ابن سيده: السوق التي يتعامل فيها، تذكر وتؤنث، والجمع أسواق وفي التنزيل: "إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق"، "وتسوّق القوم إذا باعوا واشتروا"؛ انظر: ابن منظور: المصدر السابق، ص2155.

21) عبد الرحمن ابن خلدون: المصدر السابق، ص453.

22) علي حسني الخربوطلي: الحضارة العربية الإسلامية حضارة السياسة والإدارة والقضاء والحرب والاجتماع والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والفنون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1415هـ/1994م، ط02، ص200.

23) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص80.

24) أحمد الطويلي: في الحضارة العربية التونسية، دار المعارف، سوسة، تونس، د ت، ص95.

25) عبد الله المدجن: أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار رحلة المدجن الحاج عبد الله بن الصباح، النصف الثاني من القرن الثامن الهجري، تحقيق: محمد بنشريفة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008م، ط01، ص103.

26) أبي عبد الله العبدري: رحلة العبدري، تحقيق: علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1426هـ/2005م، ط02، ص281.

27) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص84.

28) ابن الأحمر: بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور، الرباط، 1972م، ص08.

29) الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، قسم المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، مطبعة بريل، ليدن، 1863م، ص83؛ وابن حوقل: المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، 1872م، ص64.

30) الإدريسي: المصدر السابق، ص92.

31) أبي العباس ابن قنفد: أنس الفقير وعز الحقير، نشر وتصحيح: محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965م، ص113؛ العقباني: المصدر السابق، ص23؛ وأبي العباس بن أحمد الشماع الهنتاتي: مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة إغرام ذوي الجنايات والإجرام زيادة على ما شرع الله من الحدود والأحكام، تحقيق: عبد الخالق أحمدون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1424هـ/2003م، ص214-217؛ والقاضي أبي اسحاق الغرناطي: الوثائق المختصرة، إعداد: مصطفى ناجي، مركز احياء التراث المغربي، الرباط، د ت، ص27.

32) ابن قنفد: المصدر السابق، ص113.

33) الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، إخراج جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط،1401هـ/ 1981م، ج06، ص69.

34) Mas Latrie : Traités de paix et de commerce et documents divers conçerant les relations des chrétiens avec les arabes de l'afrique septentrionale au moyen age, henri plon imprimeur editeur, paris 1866, p214.

35) أبي اسحاق الغرناطي: المصدر السابق، ص27.

36) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص184.

37) أبي زكرياء الشبلي: التقسيم والتبيين في حكم أموال المستغرقين من الظلمة والغاصبين، تحقيق: جمعة محمود الزروقي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية

والعلوم والثقافة ايسيسكو، الرباط، 1414هـ/1993م، ص269؛ العقباني: المصدر السابق، ص97-100؛ المجيلدي: المصدر السابق، ص64-65.

38) المازري: فتاوى المازري، تحقيق: الطاهر المعموري، الدار التونسية للنشر، تونس،1994، ص219؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص216.

39) الونشريسي: المصدر نفسه، ج06، ص70.

40) ابن قنفد: المصدر السابق، ص 113؛ العقباني: المصدر السابق، ص 127. الونشريسي: المصدر السابق، ج06، ص190-192.

41) أبي القاسم البرزلي: جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام (فتاوى البرزلي)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م، ط01، ج03، ص193.

42) خالد بلعربي: المرجع السابق، ص33.

43) لاحظ موقع سوق قسنطينة من خلال الملحق 01. –رغم أن قسنطينة تابعة للمجال الحفصي-.

44) مصطفى بن حموش: جوهر التمدن الإسلامي –دراسات في فقه العمران-، دار قابس، بيروت، لبنان، ط01، 2006، ص26.

45) الربض: ما حول المدينة، الفضاء الذي حول المدينة؛ انظر: ابن منظور: المصدر السابق، ص1059.

46) خالد بلعربي: الدولة الزيانية في عهد يغمراسن دراسة تاريخية وحضارية 633-681هـ/1235-1282، دار الأمعية، قسنطينة، الجزائر، 2011م، ط01، ص246.

47) عطا محمد علي: اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، دار الكلمة ودار الشفيق، دمشق، سورية، 1999، ط01، ص163.

48) علي الجزنائي: جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط1411هـ/1991م، ط02، ص108.

49) بن عبدون التجيبي: المصدر السابق، ص38.

50) موسى لقبال: المرجع السابق، ص118.

51) المجيلدي: المصدر السابق، ص70.

52) يحي بن عمر الأندلسي: أحكام السوق، تحقيق: محمود علي مكي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 1424هـ/2004م، ط01، ص70.

53) بن حوقل: المصدر السابق، ص65.

54) ابن الحاج العبدري: المدخل، دار التراث، القاهرة، مصر، د ت، ج04، ص74.

55) بن أبي زرع: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، الرباط، 1392هـ/1972م، ص73، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منور، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972م، ص413.

56) عطا محمد علي: المرجع السابق، ص163.

57) روبار برنشفيك: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13الى نهاية القرن 15م، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م، ط 01، ص245.

58) مفتاح خلفات: قبيلة زواوة بالمغرب الأوسط، ما بين القرنين (6-9هـ/12-15م)، دراسة في دورها السياسي والحضاري، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2011م، ص203.

59) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص82.

60) الإدريسي: المصدر السابق، ص85.

61) الوزان: وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983م، ط02، ج02، ص21.

62) مارمول كربخال: المصدر السابق، ج02، ص324.

63) خالد بلعربي: الأسواق، المرجع السابق، ص32.

64) مفتاح خلفات: المرجع السابق، ص203.

65) علي حامد الماحي: المغرب في عصر السلطان أبي عنان المريني، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص187.

66) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص246.

67) مارمول كربخال: المصدر السابق، ج02، ص69-70.

68) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج02، ص246.

69) خالد بلعربي: الأسواق، المرجع السابق، ص33.

70) فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص83.

71) خالد بلعربي: الأسواق، المرجع السابق، ص33.

72) أبي عبد الله العبدري: المصدر السابق، ص48.

73) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: محمد عبد القادر خريسات، عصام مصطفى هزايمة، يوسف أحمد بني ياسين، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ج04، ص125.

74) فاطمة بلهواري: الأسواق، نظمها وضوابطها، ضمن البرنامج الوطني للبحث PNR، بعنوان: النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين 160-962هـ / 777-1554م، إشراف: فاطمة بلهواري، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، الجزائر، 2014، ص110.

75) محمد حوتية: توات والقوافل التجارية، مجلة طريق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر، 2001م، ص35.

76) حساني مختار: الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011م، ط01، ج02، ص196.

77) Abderrahman Khalifa: Honaine ancien port du royaume de tlemcen, Edition DALIMEN, Algérie, 2008, p226.

78) يذكر ابن خلدون أن صاحب الشرطة في إفريقية خلال هذه الفترة يسمّى "الحاكم"، والشرطة هي: "وظيفة مرؤوسة لصاحب السّيف في الدولة...، وكان أصل وضعها في الدولة العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استبدادها أولا، ثم الحدود بعد استيفائها؛ أنظر: المقدمة، ص311.

79) خالد بلعربي: الأسواق، المرجع السابق، ص34.

80) بن مرزوق التلمساني: المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م، ص175.

81) ابن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج01، ص245.

82) العقباني: المصدر السابق، ص78.

83) يحي بن عمر: المصدر السابق، ص69.

84) الونشريسي: المصدر السابق، ج02، ص500.

85) العقباني: المصدر السابق، ص78.

86) المازوني: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: حساني مختار، نشر مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر، 2004، ج03، ص247.

87) روجي لوطورنو: المرجع السابق، ج01، ص456.

88) ما يدل على ذلك ما أورده ابن عيشون الشراط (1035-1109هـ/1626-1697م)، خلال حديثه عن الولي الصالح سليمان بن يوسف الأنفاسي، فيقول: "...ما حدثني به أبو زيد عبد الرحمان الطراز، وهو خاص به وقائم على خدمته، قال: كنت جالسا يوما بحانوتي فمر بي سيدي سليمان واستدعاني فنزلت إليه مبادرا..."؛ أنظر: الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس، دراسة وتحقيق: زهراء النظام، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1997م، ط01، ص301.

89) غير أن دكاكين الصّناع تكون على مستوى الأرض لأنهم يخرجون كثيرا من دكاكينهم وينجزون بعض الأعمال في الزقاق؛ أنظر: روجي لوطورنو: المرجع السابق، ج 01، ص458.

90) فاطمة بلهواري: التكامل الاقتصادي، المرجع السابق، ص85-86.

91) الونشريسي: المصدر السابق، ج08، ص445.

92) العقباني: المصدر السابق، ص68.

93) الونشريسي: المصدر السابق، ج07، ص452؛ ج10، ص125؛ المازري: المصدر السابق، ص227.

94) الونشريسي: المصدر السابق، ج09، ص72.

95) نفسه، ج06، ص243.

96) أبي عبد الله اللخمي (ابن الرامي البناء): الإعلام بأحكام البنيان تحقيق ودراسة: فريد بن سليمان، مركز النشر الجامعي، تونس، 1999م، ص82-84.

97) القيسارية تحريف لكلمة قيصرية نسبة إلى قيصر؛ أنظر: علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص186؛ لأن الرومان لما كانوا يسيطرون على إفريقيا كانت لهم في كل

مدينة دار للجمارك، تحفظ فيها السلع وغالبا ما كانت هذه الدار تتعرض للنهب خلال فترات الاضطراب فأمر أحد القياصرة أن يكون في كل مدينة مكان مسوّر تحفظ فيه البضائع التي يمكن أن تكون ملك الإمبراطور مع سلع التجار، حتى يهتم السكان الذين لهم مصلحة فيه بتأمينه؛ عد إلى: مارمول كربخال: المصدر السابق، ج02، ص150.

98) علي حامد الماحي: المرجع السابق، ص186.

99) خالد بلعربي: الأسواق، المرجع السابق، ص33.

100) فاطمة بلهواري: التكامل الاقتصادي، المرجع السابق، ص89.

101) الحاج محمد بن رمضان شاوش: باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995م، ط01، ص341.

102) كلمة فندق هي مصطلح إغريقي معرّب؛ أنظر: روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص464.

103) محمد زنيبر: المغرب في العصر الوسيط، الدولة، المدينة، الاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1420هـ/ 1999م، ط01، ص372.

104) سامية بوعمران: سامية بوعمران: الجزائر الوسيطية في المصادر الأجنبية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007م، ص315.

105) إلهام دحروج: إلهام حسين دحروج: مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية حوالي 442-625هـ/1051-1247م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1421هـ/2000م، ص24.

106) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص315.

107) Mas latrie: Relation et commerce de l'Afrique septentrionale ou Maghreb avec avec les nations chrétiennes au moyen âge, paris, 1886, p169.

108) فاطمة بلهواري: التكامل الاقتصادي، المرجع السابق، ص88.

109) سامية بوعمران: المرجع السابق، ص315.

110) روبار برنشفيك: المرجع السابق، ج01، ص464.

111) خالد بلعربي: الأسواق، المرجع السابق، ص33.

112) فاطمة بلهواري: التكامل الاقتصادي، المرجع السابق، ص88-89.

113) خالد بلعربي: الأسواق، المرجع السابق، ص33.

114) تدنست: مدينة تقع في ضواحي حاحا، إحدى أقاليم مراكش؛ الوزان: المصدر السابق، ج01، ص99.

115) إبراهيم حركات: الحياة الاقتصادية في العصر المريني، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، العدد3و4(عدد مزدوج)، الرباط 1978م، ص134.

116) الوزان: المصدر السابق، ج01، ص232.

117) ابن عيشون الشراط: المصدر السابق، ص283.

118) القيمة كمصطلح ذات أصل مادي إلا أنها انتقلت إلى الدلالة المجازية المعنوية، وهي تقابل في التراث العربي –إلى حد ما- "الخُلُق"، وأصبحت من المصطلحات الشائعة في العلوم الإنسانية منذ القرن العشرين، خاصة وأن الفيلسوف الألماني "نيتشه" المتوفي سنة 1900 ساهم في شيوعه من خلال كتاباته وتنظيراته؛ أنظر: مصطفى بن حموش: المرجع السابق، ص26.